الأنباء
الثلاثاء 9 يناير 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

أول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

عبدالله: سحب تقريري خفض سن التقاعد وقروض المتقاعدين لحين حسم الرأي الفني حول الموضوعين خلال شهر

د.خليل عبدالله

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أكد النائب د.خليل عبدالله أن اللغط حول قرار اللجنة المالية سحب تقريري خفض سن التقاعد وخفض فوائد الاقتراض للمتقاعدين من التأمينات لا مبرر له.

وقال عبدالله في تصريح صحافي أمس في مجلس الأمة إن هناك اتفاقا بين مكتب المجلس والحكومة للاستعانة بشركة خارجية عالمية حتى تعطي الرأي الفني في الموضوعين خلال شهر، ولذلك تمت الموافقة على تأجيل عرض التقريرين على المجلس لحين وصول الرأي الفني.

وأضاف أن قرار سحب التقريرين أفضل من مناقشة الموضوع داخل القاعة والتصويت عليه دون أن يكون هناك رأي فني واضح ثم تأتي الحكومة وترد الاقتراح بالقانون ونضطر الى انتظار دور الانعقاد القادم لإقرار القانون بأغلبية خاصة.

وأوضح: «ارتأينا سحب التقرير، وأن نأتي خلال شهر بالأرقام الفنية الموثوقة ونخرج ونصوت بتقرير جديد من اللجنة، وفي ذلك الوقت الحكومة لا تستطيع أن تدعي أن الكلفة 3 مليارات دينار كما تقول».

وقال «أنا أحد مقدمي اقتراح خفض سن التقاعد وكذلك اقتراح خفض نسبة الفائدة، والادعاء بأن اللجنة المالية السابقة اشبعت هذين الأمرين نقاشا اشك بهذا الأمر، وكان هناك نقاش سياسي وليس فنيا ماليا، مبينا أن اللجنة المالية ليس فيها مستشار فني مالي بل مستشارون قانونيون».

وذكر عبدالله ان المسألة فنية بحتة ويفترض أن تناقش بشكل فني، ونحن «نريد العنب وليس الناطور»، مشيرا إلى أن النواب المصرين على التصويت على القانون لا يعرفون الكلفة ولا الحسبة الاكتوارية ومعدل العمر الذي يستمر خلاله صرف الراتب التقاعدي للمستفيد ولأبنائه من بعده.

ولفت إلى أنه وجه سؤالين برلمانيين إلى وزارتي المالية والصحة بهذا الخصوص لأنه وجد أن الرقمين مختلفان لدى الجهتين.

وحول اختيار الشركة الاستشارية قال عبدالله إنها مسؤولية مكتب المجلس، ولا علاقة لنا في اللجنة بهذا الأمر ولكن حسب معلوماتي الشركة تعتبر من ثالث أكبر الشركات في العالم ولها خبرة في الحسابات الاكتوارية.

وحول موافقة اللجنة على القرض الحكومي قال عبدالله إن الحكومة بحاجة إلى سد العجز في الميزانية العامة للدولة سواء من صندوق الاحتياطي العام او من خلال الاقتراض، مبينا أن العقل والمنطق يقتضي أن نلجأ إلى الاقتراض لأن استثمارات الاحتياطي العام تحقق فائدة 7٪، بينما لا تتجاوز نسبة الفائدة على الاقتراض 3٪.

وقال إن اللجنة وضعت ضوابط لها الأمر بأن يكون هناك تقرير دوري نصف سنوي لمجلس الأمة، وأن يكون هناك سقف للاقتراض وفائدة الاقتراض، وأن تكون هناك لجنة معنية بهذا الأمر ولا تتفرد إدارة حكومية بمفردها مثل أن البنك المركزي يقوم بالاقتراض المحلي أو الهيئة العامة للاستثمار بالاقتراض الخارجي.

وأضاف أن القرار في هذا الأمر يرجع إلى لجنة الدين العام المشكلة من البنك المركزي وهيئة الاستثمار ووزارة المالية، مؤكدا في الوقت ذاته أن القرار فني مالي بحت وفي النهاية سوف يعرض امام المجلس ويصوت عليه.

«التشريعية»: سجن النواب في جلسة الأربعاء

صفاء الهاشم ومحمد الدلال والحميدي السبيعي وطلال الجلال وعسكر العنزي

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها أمس الرسالة المحالة إليها من مكتب مجلس الأمة لدراسة ما يتعلق برسالة النائب د. عادل الدمخي بشأن عرض موضوع حبس بعض أعضاء مجلس الأمة، ومدى جواز عرض هذا الموضوع على المجلس من الناحية الدستورية وتقديم رأي بشأنه إلى مكتب المجلس.

وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي: تبين ان هناك طلبا أشمل مقدما من 14 نائبا لتخصيص ساعتين على هامش جلسة الاربعاء لمناقشة موضوع حبس النواب وهل الحصانة البرلمانية تشملهم أم لا، بالإضافة إلى بحث رسالة النائب د.عادل الدمخي، وبالتالي رأت اللجنة أن الحاجة إلى رأيها قد انتفت مادام الموضوع قد أدرج على جدول أعمال المجلس.

وأكد أن اللجنة قررت بالإجماع رفع كتاب إلى مكتب المجلس يتضمن كل الآراء الدستورية والقانونية التي استمعت لها من داخل المجلس وخارجه، وكذلك الرأي الفني لمكتب اللجنة.

واعتبر أن جلسة الأربعاء ستكون شاملة وقد يترتب عليها إصدار توصيات من المجلس للجنة التشريعية أو تعديل لائحي أو اقتراح بقانون أو أي رأي آخر.

وبين أن اجتماع امس ناقش ضمن جدول الأعمال طلب النيابة العامة رفع الحصانة البرلمانية عن النائبة صفاء الهاشم في قضية جنح بلدية تتعلق بمقرها الانتخابي حيث تم سحب الترخيص عندما تم شطبها من سجل المرشحين قبل أن تعود بحكم قضائي.

أشار لشكر وتقدير الشعوب الخليجية لجهود صاحب السمو الأمير في رأب الصدع

الشاهين يدعو إلى رفض قرارات «المالية» سحب تقريري «التقاعد» وإسقاط فوائد القروض

أسامة الشاهين

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أعرب النائب أسامة الشاهين عن شكر وتقدير الشعوب الخليجية لجهود صاحب السمو الامير الشيخ صباح الأحمد في رأب الصدع الخليجي، معربا عن تمنياته أن تقود جهود صاحب السمو إلى عودة اللحمة بين دول الخليج وإعادة المياه إلى مجاريها.

وقال الشاهين في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة أمس، لا يمكن ان اتحدث إلا بعد أن أوصل مشاعر الشكر والامتنان والتقدير من الكويتيين وجميع سكان الخليج العربي لسمو الأمير على جهوده المتتابعة والمتتالية لرأب الصدع الخليجي.

وأضاف أن جهود سموه بدأت بجولات مكوكية ثم تكللت بالقمة الخليجية وبعدها بالبطولة الرياضية الخليجية ثم اختتمت باجتماع رؤساء البرلمانات الخليجية، فكانت ملتقيات جمعت خليجنا الواحد في مكان واحد ومنبر واحد لنواجه تحديات واحدة.

ووجه الشاهين التحية لصاحب السمو على رعايته الكريمة لكل هذه الجهود والتي تكللت بنجاح بفضل الله، متمنيا أن تقود إلى نجاحات أخرى في إعادة اللحمة وإعادة المياه إلى مجاريها في خليجنا العربي الجميل. وعن اجتماع لجنة الشؤون المالية والاقتصادية أمس، أوضح الشاهين أنه سعى جاهدا لوقف قرارات اللجنة بشأن سحب تقريريها المتعلقين بالتقاعد المبكر وإسقاط فوائد قروض الاستبدال من التأمينات الاجتماعية، بالإضافة إلى الموافقة على قرار اللجنة بالموافقة على السماح للحكومة بالاقتراض بمبلغ 25 مليار دينار.

وأكد الشاهين أنه صوت خلال الاجتماع برفض هذه القرارات، معتبرا أن قرار اللجنة المالية بشأن التقاعد المبكر وإسقاط فوائد التأمينات ليس ملزما للمجلس.

ودعا زملاءه النواب إلى رفض قرارات اللجنة المالية بسحب التقريرين عند عرضهما على المجلس حتى يبقى التقريرين في مكانهما الطبيعي على رأس جدول الأعمال وأولويات النواب في مجلس الأمة.

ورأى أن تأجيل البت في القانونين لمزيد من الدراسة قرار غير صائب لأنهما اشبعا بحثا ودراسة طوال سنوات فائتة، وأن كلا من النواب والحكومة قالوا رأيهم بوضوح في هذا الشأن ما بين مؤيد ومعارض.

وأكد الشاهين على أنه آن الأوان لحسم الجدل حول هذين القانونين بآلية ديموقراطية من خلال التصويت داخل قاعة عبدالله السالم.

واعتبر أن المفارقة هي أن قرار سحب التقريرين تم دون أن تقدم الحكومة طلبا بذلك أو أن تقدم تعهدات أو ضمانات بهذا الخصوص، معتبرا أن قضية التقاعد المبكر مستحقة وليست مطلبا شعبويا أو وفوضويا كما يردد البعض.

وأكد الشاهين أن الكثير من الاقتصاديين يؤيدون هذا المطلب، خصوصا أنه لا يكلف الخزينة العامة أموالا، بل سيوفر عليها المكافآت والبدلات التي يتقاضاها الموظف.

وأوضح أن الادعاء بأن التقاعد المبكر سيفرغ القطاع الحكومي من الخبرات غير صحيح لأن الخبرات مرتبطة بعقود استشارية أو إشرافية أو كوادر وامتيازات مالية، وبالتالي لا يمكن التضحية بها للانتقال إلى معاش تقاعدي منتقص ومختصر.

وتساءل الشاهين «لو افترضنا أن لدى اللجنة المالية أرقاما وبيانات استندت إليها في سحب قانون التقاعد المبكر، فما مبررات سحب تقرير اسقاط فوائد القروض المستقبلية من التأمينات؟».

وقال ان تحويل الفوائد إلى رسوم خدمات محددة بنسبة مالية غير تصاعدية خروجا من الإشكال الشرعي والإرهاق المالي للمتقاعدين والمتقاعدات، لا يحتاج دراسة ويتحدث عن الحالات المستقبلية وليست الحالات القائمة.

ورأى الشاهين أن القرار الذي اتخذته اللجنة المالية وصوت برفضه، هو الموافقة على مشروع القانون الذي تقدمت به الحكومة للسماح لها بالاقتراض بمبلغ 25 مليار دينار من الداخل والخارج خلال الـ 30 عاما المقبلة.

وأعرب عن أسفه لأن يتم طلب التأجيل في مواضيع تخص المتقاعدين ولا تتجاوز تكلفتها بضعة ملايين بحجة خلو هذه القوانين من الأرقام، بينما لم يترددوا بالموافقة على المشروع الحكومي بالاقتراض بالمليارات رغم خلو الدراسة الحكومية من أي أرقام أو دراسة احصائية أو اقتصادية.وأشار الشاهين إلى أن ديوان المحاسبة اوصى برفض القانون، لافتا إلى أن العديد من الاقتصاديين طرحوا بدائل تم صرف النظر عنها مثل اللجوء للفوائض المالية ومنها فوائض وأرباح الاحتياطي العام للدولة التي بلغت في السنة الماضية 533 مليون دينار.

وأضاف: تم صرف النظر أيضا عن فوائض احتياطي الأجيال القادمة بلغت في العام السابق 11 مليارا و638 مليون دينار، فضلا عن الودائع الحكومية في البنوك المحلية والتي تبلغ 6 مليارات و886 مليون دينار.

ولفت الشاهين إلى وجود قيد دستوري لأن المادة 136 من الدستور تحظر الاقتراض من الداخل او الخارج الا بقانون، معتبرا أن المشروع الحكومي جاء مبهما وخاليا من أي ضوابط شرعية ولا يشتمل على لجنة اشرافية تدير الدين العام.

وأضاف أن المشروع الحكومي لم يحدد أي سقوف مرتبطة بالناتج الإجمالي الوطني أو بسعر فائدة محددة، وبالتالي فلا تنعقد عليه القروض، بينما تساهل الدستور في مسألة الإقراض وأجاز أن تكون بناء على قانون.

وأبدى تخوفه من أن تصل الفوائد على القرض الحكومي إلى مبالغ كبيرة يمكن أن تصل إلى 25 مليار دينار، مما يحمل الأجيال المقبلة مسؤولية كبيرة، مؤكدا أن الدولة مكبلة حاليا بدين محلي يبلغ 4,767 مليارات دينار، ودين خارجي يصل إلى 2,400 مليار دينار.

تأجيل البت في القانونين لمزيد من الدراسة قرار غير صائب لأنهما أشبعا بحثا ودراسة طوال سنوات فائتة

عسكر: مركز متخصص لعلاج «الثلاسيميا»

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته:

يوجد في الكويت نحو 400 مريض بالثلاسيميا من الكويتيين وغيرهم موزعين على مختلف المستشفيات، وما زالت هناك حالات إصابة جديدة سنويا، وفقا للإحصائيات المتداولة.

وهؤلاء المرضى بحاجة إلى الدعم النفسي وتخطي المشاكل الصحية التي تواجههم، ويعانون من عدم توفير مركز أو وحدة متكاملة لعلاج أمراض الدم الوراثية توفر لهم كل الخدمات الطبية والتخصصية، كما هي الحال في الدول المجاورة، فضلا عن الإرشاد والتثقيف الطبي اللازمين لمتابعة حالتهم في مكان واحد، وهو ما يتلقونه الآن عبر عدد من المستشفيات في أماكن متعددة.

ويحتاج المريض إلى المتابعة الطبية في العديد من التخصصات وعيادة الدم، كما يحتاج المريض إلى عمليات نقل دم دوريا كل 3 ــ 5 أسابيع مدى الحياة، كما يحتاج إلى الدخول إلى المستشفى بمعدل 50 يوما سنويا.

ويعاني المرضى من تهميشهم وعدم الاكتراث بمشاكلهم، وعدم إنصافهم في تقييم الإعاقة التي يستحقونها وتخفيض درجتها إلى «الإعاقة المتوسطة أو المتوسط» وهو ظلم كبير على جميع المصابين بهذا المرض، رغم كل المضاعفات التي تصاحب مرضهم وتعيق حياتهم، فضلا عن الضغوط النفسية والاجتماعية التي ترافقهم.

كما يعاني مرضى الثلاسيميا من عدم وجود نظام تسجيل للحالات في الكويت، مما يتطلب القيام بتنفيذ مشروع لإحصاء جميع الحالات في البلاد وكذلك الحالات الجديدة.

ونص الاقتراح على إنشاء وحدة متكاملة ومركز متخصص لعلاج أمراض الدم الوراثية (الثلاسيميا). وإعادة تقييم مرض (الثلاسيميا) واعتبارها «إعاقة شديدة». وزيادة الكوادر الطبية والتأهيلية المتخصصة في علاج مرض (الثلاسيميا) في المستشفيات. والقيام بتنفيذ مشروع لإحصاء جميع حالات مرض (الثلاسيميا) في البلاد وكذلك الحالات الجديدة.

السنافي يأمل من مجلس الأمة إنصاف المتقاعدين ورفض تقرير «المالية»

العميد م.حامد السنافي

استغرب رئيس جمعية الضباط المتقاعدين العميد م.حامد السنافي تعطيل اللجنة المالية في مجلس الأمة لتعديل قانون خفض نسبة الفوائد على قروض المتقاعدين، وقال: لمصلحة من يتم تعطيل هذا القانون الذي يترقبه جميع المتقاعدين المتضررين من فوائد التأمينات العالية جدا والتي تتجاوز نسبة البنوك؟

وأضاف: نتمنى من أعضاء مجلس الأمة رفض تقرير اللجنة المالية ورفع الظلم عن المتقاعدين اليوم الثلاثاء، مشددا على ان الجميع يراقب اداء الأعضاء في هذا الموضوع المهم جدا في نظر جميع المتقاعدين.

وتابع: سنقيم أداء النواب من خلال الوقوف مع مطالبات المتقاعدين وعلى هذا الأساس تكون مواقف الناخبين للمراحل القادمة.

وأشار رئيس جمعية الضباط المتقاعدين العميد م.حامد السنافي الى ان ضياع حقوق المتقاعدين من العسكريين وغيرهم يتحمله النواب في اللجنة المالية التي لم تقف مع الحق في موضوع خفض فوائد المتقاعدين ولذلك لا بد ان يكون موقف النواب خلال الجلسة منصفا للمتقاعدين وإعادة الحق لهم.

بلدية الكويت

إدارة المناقصات والعقود

إعلان رقم (2018/1)

نتيجة تأهيل الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال الدعاية والإعلان

إلحاقاً للإعلان رقم 2017/82 الصادر بتاريخ 2017/10/8 تعلن بلدية الكويت عن نتيجة تأهيل الشركات والمؤسسات المتخصصة في مجال الدعاية والإعلان على النحو التالي:

إن الشركات الآتية غير مستوفاة لشروط التأهيل وتم استبعادها للأسباب المذكورة قرين كل شركة وهي:

1- كيو أند أر لصناعة الأثاث من البلاستيك وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
- رأس مال الشركة (-/20000 د.ك) أقل من المعلن عنه بالشروط وهو (150000 د.ك).
- لم تقدم شهادة التسجيل في السجل التجاري.
- لم تقدم شهادة من الإدارة القانونية ببلدية الكويت والجهات القضائية تفيد بعدم وجود أحكام أو قيود مالية ضد الشركة.
- لم تقدم الشركة شهادة براءة ذمتها من إدارة الشئون المالية ببلدية الكويت تفيد عدم وجود أي مديونية عليها للبلدية.
- لم تقدم الشركة كشف حساب بنكي معتمداً لبيان الحركة المالية لها.
- لم تقدم الشركة عقود خبرة في مجال الدعاية والإعلان بقيمة المبلغ المنوه عنه في كراسة شروط التأهيل على الوجه المبين بمحضر لجنة فض المظاريف.

2- شركة أوو ميديا للدعاية والإعلان وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
- لم تقدم الشركة عقود خبرة في مجال الدعاية والإعلان بقيمة المبلغ المنوه عنه في كراسة شروط التأهيل على الوجه المبين بمحضر لجنة فض المظاريف.
- لم تقدم شهادة التسجيل في السجل التجاري.

3- شركة درة الخليج للدعاية والإعلان وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
- لم تقدم الشركة عقود خبرة في مجال الدعاية والإعلان بقيمة المبلغ المنوه عنه في كراسة شروط التأهيل على الوجه المبين بمحضر لجنة فض المظاريف.

4- شركة إقبال الخير للتجارة العامة وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
- لم تقدم الشركة عقود خبرة في مجال الدعاية والإعلان بقيمة المبلغ المنوه عنه في كراسة شروط التأهيل على الوجه المبين بمحضر لجنة فض المظاريف.
- الترخيص التجاري المقدم من الشركة تحت رقم (م/2016/6093) الصادر بتاريخ 2016/11/1 لم يمض عليه ثلاث سنوات وفقاً للشروط المعلنة بكراسة شروط التأهيل.

5- شركة دار الإعلام للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
- لم تقدم الشركة عقود خبرة في مجال الدعاية والإعلان بقيمة المبلغ المنوه عنه في كراسة شروط التأهيل وإن كافة العقود المقدمة من الشركة تخص شركة أخرى (شركة الدار الكويتية للإعلام) على الوجه المبين بمحضر لجنة فض المظاريف.

6- شركة مجموعة سينار العالمية للدعاية والإعلان وذلك لعدم تقديمها ما يلي:
- لم تقدم الشركة عقود خبرة في مجال الدعاية والإعلان بقيمة المبلغ المنوه عنه في كراسة شروط التأهيل على الوجه المبين بمحضر لجنة فض المظاريف.
- لم تقدم الشركة شهادة من الإدارة القانونية ببلدية الكويت والجهات القضائية المتخصصة تفيد بعدم وجود أحكام قضائية أو قيود مالية ضدها.

وسيتم منح الشركات والمؤسسات التي لم يتم تأهيلها مدة (خمسة عشر يوما) اعتباراً من تاريخ نشر الإعلان في الجريدة الرسمية وذلك لتقديم التظلمات.

مدير عام البلدية

شركة غزال للتأمين

إعلان تذكيري

دعوة لحضور الجمعية العمومية العادية

تتشرف شركة غزال للتأمين (ش.م.ك مقفلة) بدعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المزمع انعقادها في تمام الساعة 10:00 صباحاً، يوم الأربعاء الموافق 17/1/2018، بالهيئة العامة للصناعة، جنوب السرة، القاعة الرئيسية (3).

وذلك لمناقشة جدول أعمال الجمعية العامة العادية لشركة غزال للتأمين والمنضمن:

1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والموافقة عليه.
2 - سماع تقرير مراقبي الحسابات السادة البزيع وشركاهم عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والموافقة عليه.
3 - مناقشة البيانات المالية وحسابات الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والمصادقة عليه.
4 - سماع تقرير تعاملات مع أطراف ذات صلة التي تمت وستتم.
5 - إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31.
6 - تعيين مراقب حسابات للشركة عن السنة المالية في 2017/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

لذا يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة بغرفة تجارة وصناعة الكويت الدور الثاني، مصطحبين معهم البطاقة المدنية أو بوكالة رسمية لاستلام بطاقات الدعوة والميزانية وجدول الاعمال خلال ساعات الدوام الرسمي.

رئيس مجلس الإدارة